بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الحالة بوصفها بالقيد كما حذفت لك من صفة
حالة استدلالا عليها بملك الاولى والخبر قد حلت ولابد من تقدير قد حلبت
اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند
قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقتا او حلبة
**كَأَيِّنْ** اسم مركب من كاف التشبيه واي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون
لان التنوين لما دخلت في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف
نونا ومن وقف عليها بحذف اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف
وتوافق كاين وكم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم
التصدير وافادة التكثير غالبا وهو الغالب نحو وكاين من نبي قتل معه
ربيون كثير والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا قتيبة وابن عصفور
وابن مالك واستدل عليه بقول ابي بن كعب لابن مسعود رضي عنهما
كاين تقراء سورة الاحزاب اية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في خمسة
امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح خلافا لمن وهم انها مركبة
من الكاف وما الاستفهامية ثم حذف الفها لدخول الجار عليها وسكنت
ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب والثاني ان ميزها مجرور ربما
غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك وبرده قول سيبويه وكاين رجلا رايت
زعم ذلك يونس وكاين قد اتاني رجلا الا ان اكثر العرب لا تكاد تتكلم الا مع من
انتهى ومن الغالب قوله فما وكاين من نبي وكاين من اية وكاين من دابة
ومن النصب قوله **أَطْرِدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ آلَمَّ يُسْرًا بَعْدَ عُسْرٍ وَقَوْمِ**
وكاين لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما مبتى منعم والثالث
انها لا تقع استفهامية عند المجرور وقد مضى والرابع انها لا تقع مجرورة

خلافا



خلافا لابن قتيبة وابن عصفور اجازا كاين بيع هذا الثوب والخامس
ان خبرها لا يقع مفردا **كذا** ترى على ثلاثة اوجه احدها ان تكون كاف تشبيه
باقية على اصلها وهي كافي التشبيه وذا الاشارية كقولك رايت زيدا
فاضلا ورايت عمرا كذا وقوله واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس
وتدخل عليها هاء التنبيه كقوله نعما اهكذا عرشك الثاني ان تكون
كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول ائمة اللغة قيل
لبعضهم اما بمكان كذا وكذا وجد فقال بلى وجاذا فنصبه بأضمار اعني
وكما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت
كذا وكذا والثالث ان تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق
كاين في اربعة امور التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التمييز و
تخالفها في ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر نحو قبضت كذا كذا درهما
الثاني ان تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة
خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا
اثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزم بقول
القائل عندي كذا درهما مائة وبقوله كذا درهما ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما
احد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون
حملا على المحقق من نظيرها من العدد الصريح ووافقهم على هذه الكفاجي
غير مستثنى الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور
ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجاز المبرد ومن
ذكر معه والثالث انها لا تستعمل غالبا الا مصطحبا فاعليها كقوله عبد النفس
نعمي بعد بؤسان ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد ونزعم بن خروف